S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/26595
19 October 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ موجهة الى
رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة
الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أبعث طيه بنص رسالة مؤرخة٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، موجهة من وزير خارجية أذربيجان صاحب السعادة حسن أ. حسنوف الى رئيس مؤتمر مينسك المعقود في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، السيد ماريو رفايللي، كما وردت بالفاكس.

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة والرسالة المذكورة أعلاه بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياشار علييف
القائم بالأعمال بالنيابة



201093 201093 201093 93-56567

مرفق

[الأصل: بالروسية]

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ موجهة من
وزير خارجية الجمهورية الأذربيجانية الى رئيس مؤتمر
مينسك المعقود في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا

يضع اتخاذ مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة للقرار ٨٧٤ (١٩٩٣) مهاما جديدة أمام جميع أطراف مؤتمر مينسك، ويزيد مسؤوليتهم عن سير ونتائج عملية صنع السلم. وأعتقد في هذا الصدد، أنه لا بد من أن ألفت انتباهكم الى أحكام هذه الوثيقة. التي تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة من جانب مجموعة مينسك.

إن الجمهورية الاذربيجانية إذ تقبل طلب مجلس الأمن من الأطراف المعنية وقف اطلاق النار بصورة فعالة ودائمة، تعلن استعدادها لتمديد وقف اطلاق النار الساري الى فترة قد تصل الى ٦ أشهر بدون أن يفرض أي طرف من الأطراف شروطا مسبقة. ونحن نفترض أن هذا الاقتراح سوف ينظر فيه وسوف يجد قبولا في أقرب اجتماع لمجموعة مينسك.

لقد دأبت أذربيجان التي تتمسك بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، على التدليل عمليا على نزوعها لتسوية النزاع بالوسائل السلمية. ونحن، بوصفنا الجانب المتضرر، نطلب من مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، اتخاذ اجراءات فعالة، تقوم على الالتزام بسيادة الجمهورية الأذربيجانية وسلامتها الاقليمية وحرمة حدودها وهو ما تؤكد عليه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتي تدافع عن مصالح دولة أذربيجان التي داسها المعتدي. ولسنا نرغب في أن لا يتكلل نشاط مجموعة مينسك بالنجاح.

ومع استمرار ما يساورنا من القلق البالغ ازاء عدم تنفيذ قراري مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) حتى الآن، ومع تعليقنا آمال واضحة على مبادرتكم لوضع خطة لتنفيذهما، فقد شاركنا مشاركة نشطة في النظر في "الجدول الزمني للتدابير العاجلة المتعلقة بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣)" الذي اقترحتموه في إطار مجموعة مينسك. ولكن الوثيقة التي تقترحونها، لا تتماشى، للأسف، مع المبادئ الأساسية للقرارين ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣). ونحن على استعداد، في هذا الصدد، للمشاركة في مشاورات جديدة في إطار مجموعة مينسك، لجعل اقتراحكم يتماشى مع مقتضيات القرارين ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣). وكذلك مع بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٣ (S/26326).

ويعرب مجلس الأمن في القرار ٨٧٤ (١٩٩٣) عن اقتناعه بضرورة حل سريع لجميع المسائل المعلقة الناشئة عن النزاع في سياق عملية مينسك الجارية في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا. إن هذا يلقي على عاتق مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا بوصفها عنصرا هاما ودائم النشاط مسؤوولية خاصة بشأن وضع واتخاذ التدابير العاجلة المتعلقة بحل مشكلة الانسحاب غير المشروط لقوات الاحتلال الأرمنية من جميع الأراضي الأذربيجانية، بما في ذلك منطقتي لانشين وشوشين، وكذلك المواقع المحتلة في منطقتي كازاخ وزانغيلان، وبشأن ضمان التعرف على العسكريين الأجانب وأسلحتهم وسحبهما، وكذلك خلق ظروف للعودة الآمنة للاجئين والمشردين، بما في ذلك من في منطقة ناغورني قره باخ التابعة للجمهورية الأذربيجانية. إن ادراج النقاط التي ترمي لحل هذه المشاكل في مقترحات الرئيس يجعل هذه المقترحات ملائمة للحالة في النزاع الأرمني - الأذربيجاني، ومهام تسويتها العاجلة وتحديد مسؤولية الأطراف.

وأود أن ألفت انتباهكم الى الحاجة الملحة لسحب وحدات القوات المسلحة لجمهورية ارمينيا من المواقع المحتلة من منطقتي زانغيلان وكازاخ، اللتين لا تتاخمان منطقة ناغورني قره باخ. إن هذا بالترافق مع سحب العسكريين الأجانب والأسلحة الأجنبية، فضلا عن إعادة انشاء نظام الحدود الدولية بين أرمينيا وأذربيجان، ينبغي أن يصبح أساسا لبحث مسألة ازالة عوائق الاتصالات الطبيعية بين دولتين هما في حالة نزاع مسلح.

وعندما دعا مجلس الأمن الى التنفيذ الفوري للتدابير العاجلة لسحب قوات الاحتلال من جميع الأراضي المحتلة كان يعني أن ذلك الانسحاب وحده كفيل بازالة العقبات التي تعترض الاتصالات والنقل. وأود في هذا الصدد أن ألفت انتباهكم الى الحاجة الى أشغال عملية لإعادة خطوط الاتصالات التي دمرت، وهي مهمة ستكون مستحيلة اذا ما استمر احتلال المناطق التي تمر فيها هذه الخطوط. ويوجد على وجه الخصوص كثير من عقد الاتصالات في منطقة أقدام المحتلة. والى جانب هذا أدى امتداد العمليات العسكرية في مناطق فيزولي وجبرائيل وكوباتلي وزانغيلان، حتى الحدود الأذربيجانية - الايرانية، الى زيادة تعقيد مسألة إعادة تشغيل مواصلات السكة الحديدية. وهذه هي ظروف الحالة الواقعية التي تحدد الأولويات وتقرر درجة الاستعجال في التدابير المتعلقة بتحرير الأراضي وإعادة الاتصالات.

وترغب أذربيجان في أن يبدأ مؤتمر مينسك، الأمر الذي لا يمكن أن يحصل إلا بعد انسحاب قوات الاحتلال من جميع أراضي أذربيجان المحتلة، وسيكون ذلك "خلقا للأطر المتعلقة بالتسوية الشاملة" وفقا لولاية مؤتمر مينسك المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢.

وينبغي أن يصبح الاسراع في اكمال وزع بعثة رصد واسعة النطاق يكون في مقدورها تأمين تنفيذ جميع المسائل التي حددتها ولاية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في ١ آذار/مارس ١٩٩٣. واحدا من أكثر المهام الحاحا.

وإن دعوة مجلس الأمن للامتناع عن أي أعمال عدائية وعن أي تدخل بجميع أشكاله هي تحذير شديد لجمهورية أرمينيا، التي ترتكب العدوان المباشر ضد أذربيجان وتزود الانفصاليين الأرمن في منطقة ناغورني قره باخ التابعة لأذربيجان بالأسلحة والقوات عبر منطقتي لاتشين وكيلبارجار المحتلتين.

وبالنظر الى أن قرار مجلس الأمن ٨٧٤ (١٩٩٣) يتناول مرة أخرى، على إثر قراريه ٨٢٢ (١٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣)، موضوعا هاما هو الحالة الصعبة للسكان الأذربيجانيين في المناطق المتضررة من العدوان الأرمني، بما في ذلك سكان منطقة ناغورني قره باخ، وضرورة وضمان عودتهم الى ديارهم في أمن وكرامة، ترى أذربيجان أن تتضمن خطة عمل مجموعة مينسك تدابير ضمانات عسكرية - سياسية لعودتهم، من جانب الوسيط وكذلك من جانب الهياكل الجمهورية ذات الصلة في كل منطقة النزاع لاسيما في منطقتي شوشين ولاتشين التابعتين للجمهورية الأذربيجانية.

ونحن نعتبر أن الطلب الوارد في القرار بشأن مواصلة تقديم تقارير الى مجلس الأمن بشأن جميع جوانب الحالة في الميدان انما هو طلب بناء جاء في حينه، لا سيما بالنظر الى غياب أي معلومات موضوعية في تقارير بعثة مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا فيما يتعلق بالحالة الفعلية في مواقع منطقتي زانغيلان وكازاخ الأذربيجانيين اللتين تحتلهما وحدات من القوات المسلحة لجمهورية ارمينيا.

وعلى ضوء ما ذكر أعلاه فإننا نعيد تأكيد استعدادنا لمواصلة التشاور بشأن خطة عمل مجموعة مينسك لتنفيذ قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣). ونأمل في أن يستطيع الجانب الأذربيجاني ذي المصلحة في منطقة ناغورني قره باخ التابعة للجمهورية الأذربيجانية الاشتراك في اجتماعنا المقبل.

(توقيع) ح. أ. حسنوف
الوزير

- - - - -